

التشريع الأرشيقي في الجزائر

د.ة بحوصي رقية

جامعة وهران 1 أحمد بن بلة

مقدمة

يحتل التشريع عموما، مركز الصدارة في أغلب دول العالم. فهو ضروري لتنظيم سلوك الأفراد في المجتمع، إذ يرمي إلى تحقيق النظام والمحافظة عليه، كما يرمي إلى كفالة المصالح العامة في المجتمع إذ لولا وجوده لعمت الفوضى واضطربت العلاقات¹ وللتشريع الأرشيقي كغيره من مجالات التشريع أهميته البالغة سواء بالنسبة للأرشيقي أو الأرشيقي أو المؤسسة الأرشيقية.

1- أهمية التشريع-

1-1- بالنسبة للأرشيقي: تعتبر معرفة التشريعات الأرشيقية أمر ضروري للأرشيقي وذلك لمجموعة من الأسباب أهمها:

- ✓ مزاولة المهنة في إطار القانون
- ✓ ممارسة المهام بأكثر أريحية وذلك بمعرفة الأرشيقي ماله وما عليه، أي جميع حقوقه وواجباته بكل وضوح وبدون لبس.
- ✓ إن استخدام النصوص التشريعية والتنظيمية هو استفادة بطريقة ما من التجارب السابقة لأن هذه الأخيرة لا توضع عادة إلا بعد دراسة معمقة، كما أنها تأتي أحيانا لحل مشكلة معينة.
- ✓ التعرف على النصوص القانونية التي تتحكم في الأرشيقي، فلا أحد يعذربجهل القانون
- ✓ استثمار النصوص القانونية فيما يعود عليه وعلى مؤسسته والأرشيقي بصفة عامة بالنفع.
- ✓ اكتشاف الثغرات القانونية إن وجدت، واقتراح تعديلها بما يراه مناسبا عبر القنوات والسبل الشرعية.²

1-2- بالنسبة للأرشيف والمؤسسة الأرشيفية

يرى المجلس الدولي للأرشيف بأن تشريعات الأرشيف "ترسي الأساس القانوني والإداري الذي يوزع الوظائف والصلاحيات والمسؤوليات ويعبر عن المواطنين وتوقعاتهم فيما يخص المعلومات المسجلة والتراث الوثائقي، كما تحدد الشروط المسبقة لإدارة الأرشيف والسجلات وصيانتهما، وتمنح التفويض اللازم للسلطات الأرشيفية وتضع قوانين سير عملها، كما تحدد أي جزء من ذاكرة البلاد الجماعية ينبغي الاحتفاظ بها وحفظه، والجهات المسموح بالاطلاع تحت أي شرط".³

أما الجمعية الفرنسية للأرشيف ممثلة في ليمون بوني⁴ Limon-Bonnet فتري أن القانون هو إشارة إلى نضج سياسي، يلي حاجيات المجتمع، فبالتشريع يمكن للدولة أن تترجم المبادئ التي تنسب بها أكثر. فالتشريع الأرشيفي هو عبارة عن:

- إجراء يعبر عن إرادة سياسية
- الاعتراف بمهمة مؤسسة الأرشيف
- يوضح وضعية مؤسسة الأرشيف داخل الإدارة
- حماية التراث الأرشيفي

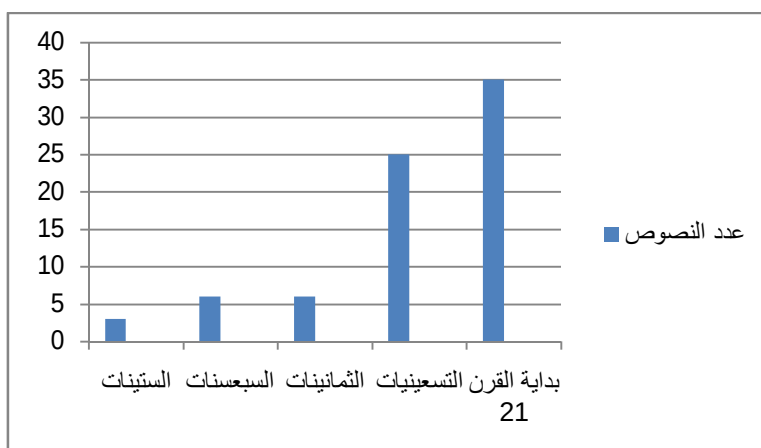
أما كارول كوتير فيري في إحدى الدراسات الخاصة بالتشريع الأرشيفي بأن التشريع، جزء أساسي لا يمكن فصله عن أي سياسة لتسيير الأرشيف، والتي يمكن تحقيقها في أي بلد عن طريق سياسة وطنية للأرشيف. فكما أننا نجد من العادي أن نضع سياسية للتنمية الاقتصادية أو للبيئة، أو التربية، أو الثقافة فإنه من الممكن وضع سياسة لتسيير الأرشيف وهي تعرف على أنها: "الطريقة الملموسة والممعة النظر لوضع الوسائل التي تسمح بتنظيم ومعالجة مجموع الوثائق التي تنتجها هيئة في إطار ممارسة نشاطها، بطريقة فعالة ومثمرة".⁵

2- تشريعات الأرشيف في الجزائر: دراسة كمية

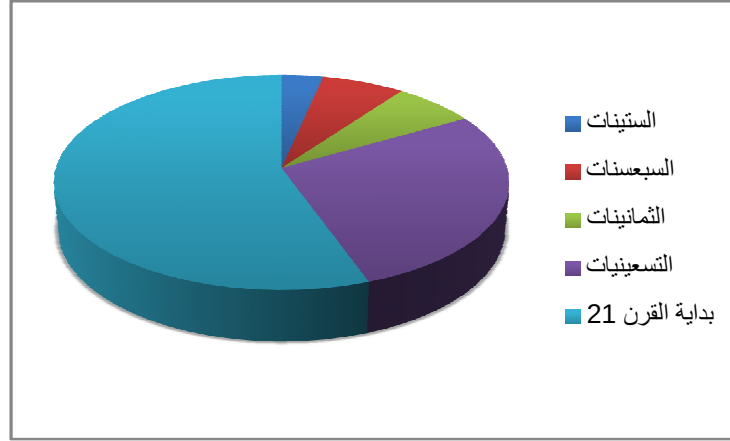
في دراسة إحصائية للنصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة بالأرشيف في الجزائر، وذلك بفرز الجريدة الرسمية في الفترة الممتدة ما بين 1962-2015، وكذا المدونات المختلفة سواء الصادرة عن المديرية العامة للأرشيف⁶ الوطني أو عن المصالح الولائية⁷، وبعد استبعاد النصوص التي لا قيمة⁸ لها تذكر، تم إحصاء 75 نصا قانونيا خاص بالأرشيف توزعت كرونولوجيا حسب طبيعتها على خمس عشرينات كما يلي:

العشيرة	مجموع النصوص الخاصة بالأرشيف	النسبة المئوية%
الستينيات	03	%04
السبعينيات	06	%8
الثمانينيات	06	%8
التسعينيات	25	%33,33
بداية القرن 21	35	%66,46
المجموع	75	%99,99

الجدول رقم 1 - النصوص الخاصة بالأرشيف في الجزائر كرونولوجيا



الرسم البياني رقم 01 : توزيع عدد النصوص حسب العشرينات



الرسم البياني رقم 02 توزع النسب المئوية للنصوص حسب العشريات

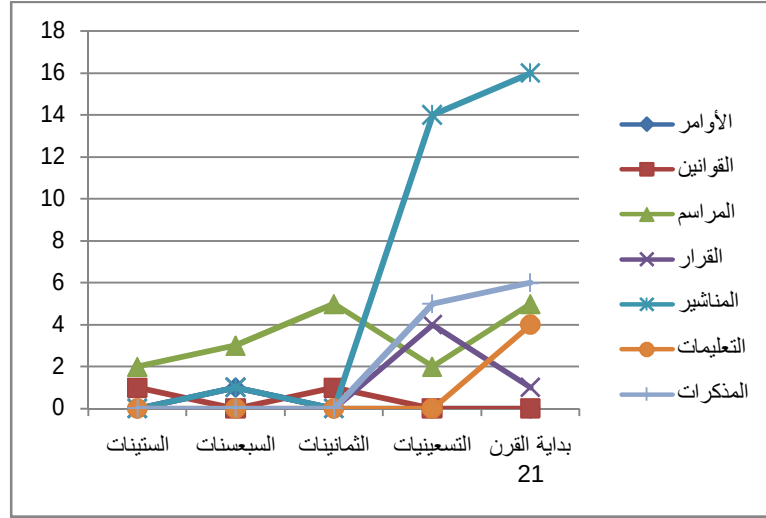
تضح من الجدول رقم 01 والرسمين البيانيين رقم 01 ورقم 02 أن النصوص التشريعية والتنظيمية في الجزائر والخاصة بالأرشيف كانت من الناحية الكمية قليلة جدا في العشرية الأولى من الاستقلال أي في الستينات إذ لم نسجل في هذه العشرية سوى (03) نصوص بنسبة (04%)، لكن قلة النصوص التشريعية في الستينات وبداية السبعينات، لا تخص مجال الأرشيف وحده بل هي ظاهرة عامة، على اعتبار أن السلطات الجزائرية بعد الاستقلال وحتى تضمن استمرار تسيير الدولة بعد خروج المستعمر، وتمنح لنفسها فرصة بناء تشريعات مبنية على قناعات ومبادئ جزائرية⁹، اتخذت قرار استمرار العمل بالتشريعات الفرنسية التي لا تتعارض مع السيادة الوطنية، أما في السبعينات ورغم تضاعف عدد التشريعات، إذ بلغت (06) نصوص بنسبة (8%)، ألا أنها بقيت ضعيفة، أما في العشرية التي تليها فنلاحظ أن هذه النصوص لم تتطور كميا، بحيث حافظت على نفس العدد ونفس النسبة في الثمانينات أي (06) نصوص بنسبة (8%)، إلا أن الأمور لم تبق على حالها إذ تضاعف العدد السابق الذكر بحوالي أربع مرات في التسعينات، إذ بلغ (25) نصا بنسبة (33،33%)، واستمر في التطور كميا في

العشرية التي بعدها إذ بلغ (35) نصا بنسبة (66،46%) و خلاصة القول أن التشريع الأرشيقي من الناحية الكمية عرف أوجه في التسعينات والعشرية الأولى من القرن 21.

3- تطور التشريع الأرشيقي في الجزائر: حسب طبيعة النصوص
لكن إذ أردنا أن نعرف أي نوع من النصوص القانونية كان له السبق وكيف تطورت، فلا بد من إعادة ترتيبها كرونولوجيا أيضا ولكن على حسب طبيعتها، كالتالي:

العشرية	الأوامر	القوانين	المراسيم	القرارات	المناشير	التعليمات	المذكرات	المجموع
الستينات	0	0	0	0	0	0	0	0
السبعينات	0	0	0	0	0	0	0	0
الثمانينات	0	0	0	0	0	0	0	0
التسعينات	0	0	0	0	0	0	0	0
العشرية الأولى من القرن 21	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	0	0	0	0	0	0	0	0

الجدول رقم 02 طبيعة النصوص الخاصة بالأرشييف كرونولوجيا



الرسم البياني رقم 03: توزيع النصوص حسب طبيعتها على العشرية

نلاحظ من خلال الجدول رقم 02 والرسم البياني رقم 03 أن عدد النصوص التشريعية المتعلقة بالأرشفة في الجزائر هو ثلاثة نصوص، وهي الأمر الصادر في السبعينات من القرن الماضي وقد كان ذو أهمية بالغة، وقانونين صدر الأول في الستينات وليس له قيمة تشريعية تذكر، بينما صدر الثاني في الثمانينات وهو الأهم على الإطلاق لأنه أساس التشريع الأرشفة في الجزائر، وهو ما زال ساري المفعول رغم التغيير والتطور الكبيرين اللذان عرفتهما الجزائر.

أما بالنسبة للنصوص التنظيمية فنلاحظ أن المراسيم وهي أهم أنواع هذه النصوص، عرفت تطورا عدديا مستمرا، ويظهر ذلك من خلال المنحى البياني، بحث انتقل من مرسومين (02) في الستينات إلى (03) في السبعينات، إلى (05) في الثمانينات، ثم عرفت تقهقرا في التسعينات (02)، إلا أنه عاد في بداية القرن 21 ليصل إلى (05).

أما فيما يخص النصوص التنظيمية الأخرى فنلاحظ أنها جميعا وليدة التسعينات والعشرية الأولى من القرن 21 وهو أمر طبيعي باعتبار هذا النوع من النصوص يأتي لشرح المراسيم تبعا للقانون، كان أكثرها عددا هي المناشير

إذ بلغ عددها (31) نصا ظهر(14) منها في التسعينات أما البقية (16) فظهرت في العشرية التي تليها، يأتي في المرتبة الثانية المذكرات وعددها الكلي (14) ظهرت (05) منها في التسعينات و(09) في العشرية الأولى من القرن 21، ثم القرارات والتعليمات بلغ عدد الأولى (06) بينما بلغ عدد الثانية (04) ظهرت كلها في الألفينات.

4- تشريعات الأرشيف في الجزائر: حسب مضمونها

و للتعرف أكثر وبدقة عن مضامين النصوص الخاصة بالأرشيف يمكن ترتيبها كرونولوجيا على حسب تواريخ صدورها كما يلي:

4-1- مضمون النصوص الخاصة بالأرشيف في الستينات

الرقم	طبيعة النص	رقم النص	تاريخ النص	مضمون النص	الصادر	رقم الجريدة	تاريخ	الصفحة
01	القانون	6-4	11 يناير 1964	يهدف إلى إعادة تشكيل الأرشيف الخاص بمكاتب الرهون لوهراي وسيدي بلعباس المتلفة أثناء الحرب التحريرية.		90 F	28 يناير 1964	78
01	مرسوم	6-4	24 أبريل 1964	يتضمن إنشاء إجازة فنية لخزانات الكتب والمحفوظات DTBA	وزارة الإرشاد القومي	10	28 مايو 1964	9
03	مرسوم	6-6	08 يونيو 1966	يتضمن نقل المحفوظات الموجودة بالجهات القضائية	وزارة العدل	50	31 يونيو 1966	73

الجدول رقم 03: النصوص في الستينات

من الملاحظ أن الجزائر قد اهتمت بالأرشيف منذ استقلالها، حيث نجد إرهاصات التشريع في هذا ميدان في الستينات وذلك بظهور ثلاث نصوص

وهم عبارة عن قانون ومرسومين، أما مضمون هذه النصوص فهو يتعلق بموضوعين اثنين، الأول الحفاظ على أرشيف الرهون والأرشيف القضائي لما لهما من قيمة ثبوتية عالية، أما الموضوع الثاني فهو يتعلق بإنشاء دبلوم بتخصص المكتبات والأرشيف، وهو أمر ايجابي للغاية، لا معنى له سوى تفتن الجزائر مبكرا لمسألة جوهرية لا تستقيم الأمور إلا بوجودها وهي مسألة التكوين.

2-4- مضمون النصوص الخاصة بالأرشيف في السبعينات

الرقم	طبيعة النص	رقم النص	تاريخ النص	مضمون النص	الصادر	رقم الجريدة	تاريخ	الصفحة
01	مرسوم	7-0-175	04 نوفمبر 1970	يتضمن إحداث مديرية فرعية بمديرية المستندات والمحفوظات.	رئاسة مجلس الوزراء	8	24 نوفمبر 1970 16 Novembre	1455
02	أمر الحماية، الاقتناء	7-36-1	03 يونيو 1971	يتضمن إحداث مؤسسة للوثائق الوطنية	رئاسة المجلس	9	18 يونيو 1971 جوان	794
03	منشور	01	08 نوفمبر 1971	يتعلق بإدارة الوثائق	رئاسة المجلس	9	16 نوفمبر 1971	1558
04	مرسوم	7-75-4	25 أبريل 1974	يتضمن تأسيس مجلس استشاري للمحفوظات الوطني	رئاسة المجلس	3	30 أبريل 1974	476
05	قرار	ممضي	25 جويلية 1975	فتح فرع محفوظات في ليسانس اقتصاد والبحث	وزارة التعليم العالي والبحث	6	15 أوت 1975	879

			العلمي	المكتبة				
4	56	3	رئاسة الجمهورية	متعلق بالأرشيف الوطني معدل بالمرسوم 11-87	20 مارس 1977	7	مرسوم 67-7	0
		2	7					6
		أفريل 1977						

الجدول رقم 04: النصوص في السبعينات

تعتبر النصوص الصادرة في السبعينات نصوصا خاصة بالأرشيف بالمعنى الحقيقي للكلمة، وعددها ستة نصوص، خصص ثلاثة منها لإنشاء هياكل خاصة بالأرشيف (مديرية فرعية، مؤسسة وثائق وطنية، مجلس استشاري) بينما تناولت النصوص الثلاثة الأخرى مسائل مختلفة لا تقل أهمية، بحيث خصص أحدها لإدارة الوثائق، أما الثاني فركز على قضية التكوين وذلك بفتح فرع للمحفوظات في الجامعة، أما الثالث فهو متعلق بالأرشيف الوطني، بحيث حدد أهدافه بدقة وتنظيمه الإداري وكذا اختصاصاته وميزانيته وهيئاته..الخ

و بالعودة إلى قيمة هذه النصوص فيجب الإشادة بالأمر 71-36 المؤرخ في يونيو 1971، والمنشور الصادر ب08 نوفمبر 1971، فالنسبة للأمر 71-36 ورغم قصر مواده والبالغة 07 مواد إلا أنه استطاع أن يضع اللبنة الأولى للتشريع الأرشيفي في الجزائر بما كان يتوافق والمرحلة التاريخية، بحيث كرست مادته الأولى: إنشاء رصيد للأرشيف الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، باللغة العربية تحدث مؤسسة للوثائق الوطنية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

أما مادته الثانية فجاءت لتحديد مكونات الرصيد أو تحديد مهمة هذه المؤسسة ألا وهي جمع الأوراق والوثائق المنتجة أو المستلمة، كما قام المشرع بتحديد بل وتعداد المنتجين المعنيين بهذه المادة وهم: الإدارات والجماعات والهيئات والشركات الوطنية والمكاتب والمقاولات والمؤسسات والمصالح العمومية والحزب والمنظمات الوطنية مهما كانت الفترة التي تنتهي

إليها، وكذلك الأمر بالنسبة للأوراق والوثائق الخاصة التي صارت ملكية عمومية بعد تأميمها وتصيرها جماعية أو شراءها أو التبرع بها أو هبتها أو استنساخ أصولها المعارة لذا الغرض، كما نلاحظ من الفقرة السابقة أن المشرع حدد في نفس المادة وفي سياق الموضوع طرق جمع الرصيد الأرشيف فبعد التأميم أباح لشراء والتبرع والهبة والإعارة.

من ناحية أخرى يجب التذكير أن الأمر يتعلق هنا بالأرشيف العمومي لأنه في تلك الفترة، كل شيء كان ملكية جماعية للشعب، بحيث لا تظهر الملكية الفرية الخاصة إلا نادرا وهذا بالضبط ما تكرسه المادة الثالثة في الأمر بوضع الرصيد الأرشيفي الوطني ملك للشعب¹⁰.

أما المادة الرابعة في الأمر فقد خصصها المشرع للإطلاع، فبين مجانية الإطلاع وحرية مع وضع بعض القيود فيما يتعلق بشرف المواطنين أو النظام العام أو اختصاصات الحكومة، أما المادة الخامسة فجاءت للتأكيد على الاستغلال العلمي للأرشيف ومعالجته فذكرت أهم العمليات وهي: التسيير، الحماية، الاقتناء، والحفظ ولا ننسى التبليغ في المادة السابقة. لكن هذا الأمر ألغي بموجب القانون 88-09 الصادر سنة 1988 والمتعلق بالأرشيف الوطني.

أما المنشور الصادر ب 08 نوفمبر 1971 والذي جاء لتعزيز الأمر السابق الذكر، فحمل عبارات قوية أعطت للأرشيف أهمية بالغة إذ اعتبره "قطاع حيوي للوطن والذي يعتمد عليه حسن سير وتقدم البلاد ومستقبلها"، كما وضع إهمال الأرشيف والاستخفاف بقيمته التاريخية في خانة "الأغلاط الخطيرة التي لا يمكن تحملها بعد" ثم قدم مجموعة من التدابير لإدارة الأرشيف كانت بمثابة الدرس الموجز الذي يتناول نظريته الأعمار الثلاثة.

3-4- مضمون النصوص الخاصة بالأرشيف في الثمانينات

الرقم	طبيعة النص	رقم النص	تاريخ النص	مضمون النص	الصادر	رقم الجريدة	تاريخ	الصفحة
01	مرسوم	83-89	15 يناير 1983	يتضمن إلغاء المرسوم 74-75 المؤرخ في 25 أبريل 1974 والمتضمن تأسيس مجلس استشاري للمحفوظات الوطنية	وزارة الثقافة	03	18 يناير 1983	237
02	مرسوم	7-11	6 يناير 1987	يتضمن إنشاء مركز للمحفوظات الوطنية	وزارة الثقافة والسياحة	02	7 يناير 1987	61
03	القانون	8-09	6 يناير 1988	يتعلق بالأرشيف الوطني.	رئاسة الجمهورية	04	7 يناير 1988	139
04	مرسوم	8-45	1 مارس 1988	يتضمن إحداث المديرية العامة للأرشيف الوطني ويحدد اختصاصاتها		09	2 مارس 1988	368
05	مرسوم	8-46	1 مارس 1988	يتعلق بالمجلس الأعلى للأرشيف الوطني	رئاسة الجمهورية	09	2 مارس 1988	370
06	مرسوم	8-47	1 مارس 1988	يعدل المرسوم رقم 11-87 المؤرخ في 6 يناير سنة 1987 والمتضمن إنشاء مركز المحفوظات الوطنية.	رئاسة الجمهورية	09	2 مارس 1988	371

الجدول رقم 06: النصوص الخاصة بالأرشيف في الثمانينات

صدرت في الثمانينات كما يظهر من خلال الجدول السابق ستة نصوص أيضا، أما عن مضمونها فنلاحظ أن خمسة منها تتعلق بتأسيس أو إنشاء أو

إحداث إما مجلس أو مركز أو مديرية وهي نصوص ايجابية لأن الأرشيف يحتاج إلى مؤسسات قوية لحمايته ومتابعة سيره وحفظه، أما النص السادس فهو عبارة عن قانون يتعلق بالأرشيف مازال ساري المفعول وهو أهم النصوص التشريعية في الجزائر حاليا على الإطلاق، لذا كان لابد من دراسته دراسة تحليلية.

لكن وقبل تحليل هذا القانون يجب إبداء ملاحظتين وهما:

ملاحظة 1- أن نص القانون باللغة الفرنسية أكثر وضوحا ودقة من النص باللغة العربية، مما قد يعني بأن المشرع وضع النص الأصلي باللغة الفرنسية وبأن النص العربي ما هو إلا ترجمة. لكن هذه الترجمة لم تكن موفقة أحيانا، - مثال 1: أن كلمتي publiques générales وكعناوين للأبواب ترجمتا بكلمة واحدة هي عام، من ناحية أخرى فإن نفس الكلمة publiques ترجمت في عنوان الباب أرشيف عام وفي صلب النص في المادتين 5 و6 بكلمة عمومي وهما مفهومان مختلفان. كما نشير أن هناك نص للقانون باللغة العربية موزع من طرف المديرية العامة للأرشيف الوطني لا يحمل لا كلمة عام ولا عمومي في عنوان الباب ويكتفي بكلمة أرشيف.

- مثال 2- المادة الأولى في النص بالفرنسية تتحدث عن الهدف من القانون وهذا لا يظهر مطلقا في النص باللغة العربية. والأمثلة كثيرة في هذا الصدد. ملاحظة 2- من ناحية أخرى وبالنظر إلى التشريع الأرشيفي العالمي وتوصيات اليونسكو والمجلس الأعلى للأرشيف فإن أقرب دراسة صادرة عنهما لقانون 1988 هي دراسة كوتلر " برنامج تسيير الوثائق والأرشيف " ¹¹ ETUDE RAMP والذي صدر سنة 1986 لذا فلا عجب أن نجد المبادئ العامة وحتى بعض المواد مأخوذة عنه.

أما عن مضمون القانون 88-09 الصادر في 26 يناير 1988 والمتعلق بالأرشيف فهو يتكون من 30 مادة موزعة على (06) ستة أبواب وهي على التوالي:

1- أحكام العامة: 04 مواد (من 1 إلى 04)

2- الأرشيف العام: 07 مواد (من 05 إلى 11)

3- الأرشيف الخاص: 07 (من 12 إلى 18)

4- تحويل وحفظ الأرشيف: 05 مواد (من 19 إلى 23)

5- أحكام جزائية: 05 مواد (من 24 إلى 28)

6- أحكام ختامية: 02 مادة (من 29 إلى 30).

بالنسبة للباب الأول والمخصص للأحكام العامة، نلاحظ أنه جاء عموما مطابق لتوصيات اليونسكو والمجلس الأعلى للأرشيف اللذان يؤكدان على ضرورة توضيح الهدف من القانون وهذا ما جاءت به المادة الأول.

أما ما يقال عن المادتين الثانية والثالثة فإن المشرع أراد التفرقة بين مفهومي الوثيقة والأرشيفية والأرشيف، لكن المادة الثانية في تعريفها للوثيقة الأرشيفية جاءت مطابقة تماما للتعريف الذي قدمه كتلر في الدراسة المذكورة آنفا. لكن المادة الثالثة فهي أيضا لم تخرج عن التعاريف الأكاديمية المعروفة لكن لمسة المشرع الجزائي تبقى واضحة في اضافته للحزب مثلا. والمهم بالنسبة لهاتين المادتين أن الوثيقة الأرشيفية غير مرتبط بالشكل أو التاريخ أو الحامل ولكن يجب أن تكون منتجة أو مستلمة من طرف شخص طبيعي أو معنوي أثناء ممارسة النشاط.

أما المادة الرابعة: فنعود فيها إلى أخطاء الترجمة لأن كلمة fonds لا تترجم بكلمة صندوق بل بكلمة رصيد. تكرر هذه المادة أحد أهم المبادئ في علم الأرشيف وهي أن يوضع الأرشيف في متناول الجميع.

أما في الباب الثاني والمخصص للأرشيف العمومي فبدأ بالمادة الخامسة والتي شرحت بأن هذا الأخير يتكون من :

- الوثائق التاريخية: يقصد بها الوثائق التي تتمتع بالقيمة الثانوية والتي تحفظ بصفة دائمة مثل الأرشيف العثماني وأرشيف الفترة الاستعمارية.

- هيئات الحزب: القانون يتحدث عن الفترة التي كان فيها حزب واحد يسير البلاد وهو حزب جبهة التحرير الوطني، ولكن الأمور تغيرت الآن وأصبحت هذه المادة غرسارية المفعول لأن الجزائر تعيش عهد التعددية الحزبية.

- الدولة: ويقصد بها هنا الحكومة بمختلف الوزارات والمديريات التنفيذية.

- الجماعات المحلية: المجالس الشعبية الولائية والبلدية.

- المؤسسات: يقصد بها المؤسسات الاقتصادية.

- الهيئات العمومية: يقصد بها مختلف الهيئات التابعة للقطاع العام وغير مشار إليها فيما سبق كالمجالس القضائية والمحاكم والمجلس الشعبي الوطني

، الخ

أما المادة 06 فتظهر هي الأخرى أحد المبادئ الأساسية في الأرشفة وهو عدم قابلية الأرشفة العمومي للحجز أو التصرف فيه أو تملكه بالتقادم، كما تحفظ للدولة حقها في استرجاع الأرشفة العمومي في أي وقت إذ ما ثبت أنه عمومي.

يضع المشرع في الماد 07 من المؤسسة المكلفة بالأرشفة الوطني مرجعا ووصيا وجيدا على الأرشفة بحيث يلزم جميع الهيئات بممارسة أعمالها تحت تعليماتها وتوجيهاتها كما يلزمها بالاهتمام بالأرشفة وذلك بأعداد الوثائق للحفظ المؤقت.

أما في المواد 8 – 9 - 10 - 11 فقد وجه المشرع عنايته إلى المعالجة العلمية للأرشفة فبدأ بالفرز ثم الإقصاء ثم الدفع وأخيرا الاطلاع.

أما الباب الثالث فقد خصصه المشرع إلى الأرشفة الخاص وقد جاءت تسميته صريحة لأن العديد من التشريعات تسميه الأرشفة غير العمومي، وهو في الحقيقة اعتراف من المشرع الجزائري بأحقية الخواص في امتلاك الأرشفة. تناول المشرع هذا النوع من الأرشفة في 07 مواد، بحيث عرفه في المادة 12 وذلك على أساس الحيادة دون توضيح طرق الحيادة، كما ألزم الخواص بالتصريح بالوثائق الأرشفية ذات القيمة أو القابلة أن تكون لها قيمة تاريخية للمؤسسة المكلفة بالأرشفة المادة 13، أما في المادة رقم 14

فأقر إمكانية تصنيف الأرشيف الخاص من طرف المؤسسة المكلفة بالأرشيف مع بقاءه ملكية خاصة وهذا المعمول به في كثير من التشريعات، أما المواد 15 16 17 و18 فجاءت لتوضيح حقوق المالكين الخواص للأرشيف والتجاوزات التي قد يقعون بها، الحقوق مثل حق أخذ نسخة مجانية في حالة الإيداع وكذا حق السحب متى قرر ذلك (الإيداع المؤقت)، أخذ رخصة منه في حالة فتح الأرشيف المودع للاطلاع،

أما التجاوزات أو النواهي فتتمثل في عدم أماكينة مالك أو جائز الأرشيف الخاص نقل هذه الملكية إلى شخص ذو جنسية أجنبية دون موافقة المؤسسة المكلفة بالأرشيف كما لا يحق له إتلاف الأرشيف دون موافقة منها. كما يمكن للدولة أن تسحب الأرشيف من مالكة إذ ما ثبت بأنه يعرض الأرشيف إلى أخطار التلف.

أما الباب الرابع فكان من الممكن ترجمة كلمة transfert إلى كلمة ترحيل بدل كلمة تحويل. وهو يضم خمس مواد أهم ما جاء فيها، مهام مؤسسة الأرشيف الوطني، وتأسيس مجلس أعلى للأرشيف الوطني، ثم جاء الباب الخامس بالأحكام الجزائية.

4-4- مضمون النصوص الخاصة بالأرشيف في التسعينات

الرقم	طبيعة النص	رقم النص	تاريخ النص	مضمون النص	الصادر	رقم الجريدة	تاريخ	الصفحة
	قرار	ممضي	27 فيفري 1990	يتضمن اعتماد الجمعية المسماة "جمعية المكتبيين والأرشيفيين والتوثيقيين الجزائريين"	وزارة الداخلية	27	4 جويلية 1990	9 17
	قرار	ممضي	10 يونيو 1991	يتضمن التنظيم الداخلي	رئاسة الجمهورية	35	24 يوليو 1991	1 321

				لمركز الأرشيف الوطني.				
1 322	24 يوليو 1991	3 5	رئاسة الجمهورية	يتضمن إنشاء ملحقة لمركز الأرشيف الوطني تدعى "مركز الأرشيف التمهيدي للإدارات المركزية".	10 يونيو 1991	ممضي	قرار	
0 8	15 مايو 1996	3 0	وزارة العدل	يحدد كيفية تسيير الأرشيف القضائي وحفظه.	13 مايو 1996	9 -6 168	مرسوم تنفيذي	
0 9	10 ماي 1998	2 9	وزارة المالية	تحويل أرشيف المدرسة الوطنية للجماارك إلى المركز الوطني للتكوين الجمركي	10 ماي 1998	9 -8 141	مرسوم تنفيذي	

الجدول رقم 07: النصوص الخاصة بالأرشيف في التسعينات

الجدول رقم 07 النصوص الخاصة بالأرشيف في التسعينات (تابع)

الرقم	طبيعة النص	رقم النص	تاريخ النص	مضمون النص	الصادر	رقم الجريدة	تاريخ	الصفحة
6	قرار	ممضي	03 يونيو 1998	يحدد طبيعة الأرشيف القضائي ومدة حفظه لدى الجهات القضائية	وزارة العدل	5 3	2 يوليو 1998	1 1

				وآجال إتلافه أو إيداعه لدى المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني.				
				المتعلق بتنظيم وتسيير الوثائق المشتركة والمنتجة من طرف الإدارات المركزية	سبتمبر 1990	0 1	منشور	7
				المتعلق بدفع الوثائق التي أصبحت غير مستعملة في المصالح الإدارية	سبتمبر 1990	0 2	منشور	8
				الخاص بتسيير وثائق الأرشيف	02 فبراير 1991	0 3	منشور	9
				المتعلق بمركز الحفظ المؤقت لأرشيف الإدارات المركزية	26 أكتوبر 1991	0 4	منشور	1 0
				المتعلق بفتح الأرشيف العمومي للاطلاع	08 مارس 1992	0 5	منشور	1 1
				الخاص بحذف بعض أنواع الأرشيف الولائي	26 سبتمبر 1994	0 6	منشور	1 2
				الخاص بإنقاذ الأرشيف المنتج ما قبل 1962	02 أكتوبر 1994	0 7	منشور	1 3

				الخاص بتسيير الأرشيف الإداري	24 جاز في 1995	0 8	منشور	1 4
				خاص بعمل تطهير قطاع الأرشيف وتعزيزه (20 أوت 1996)	20 أوت 1996	0 9	منشور	1 5
				المتعلق بظروف عمل الوثائقين الأرشيفيين	14 ديسمبر 1998	1 2	منشور	1 6
				متعلق بمحلات الأرشيف	19 ديسمبر 1998	1 3		1 7
				متعلق ببناء مراكز الأرشيف	02 مار س 1999	1 5	منشور	1 8
				المتعلق بتنظيم أول جلسات حول الأرشيف الوطني بالجزائر: الواقع والآفاق	03 مارس 1999	1 6		1 9
				المتعلق بتنظيم المسابقات والامتحانات المهنية لسنة 1999	17 مار س 1999	1 7	منشور	2 0
				الموجه إلى كل المؤسسات والإدارات العمومية وتتعلق بالزيارات والميدانية لتقييم إنجازات المخطط التنموي	18 أكتوبر 1998	1 0	مذكرة	2 1

				والخاص بالأرشيف الوطني 2000-1996				
--	--	--	--	---	--	--	--	--

الجدول رقم 07 النصوص الخاصة بالأرشيف في التسعينات (تابع)

2	مذكرة	1	1	19 أكتوبر 1998	حول حصيلة توظيف الوثائقين - الأرشيفين من سنة 1999 (إلى 1998 وآفاق 2000-1999			
3	مذكرة	3	1	12 جانفي 1999	المتعلقة بالاعتداء على مراكز الأرشيف			
4	مذكرة	4	1	23 فبراير 1999	والمترقب برنامج الأعمال الإحصائية لقطاع الأرشيف			
5	مذكرة	8	1	03 جويلية 1999	المتعلق بشروط توظيف الوثائقين الأرشيفيين المساعدين			

رغم أن التسعينات كانت فترة عصيبة في الجزائر، أعطيت فيها الأولوية لمكافحة الإرهاب وإعادة السلم والأمن للبلاد، مما نجم عنه جمودا حقيقيا في أغلبية القطاعات، إلا أن قطاع الأرشيف كان محظوظا بصدور أهم النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة في نهاية الثمانينات، أي قبل الأزمة، لهذا كانت التسعينات بالنسبة لمديرية الأرشيف الوطني مرحلة للتقييم والتشخيص، ثم محاولة العلاج والتقويم من خلال نصوص قانونية، لذا شهدت التسعينات تضاعف عدد النصوص الخاصة بالأرشيف كما يوضحه الجدول رقم 07.

بلغ عدد النصوص في هذه الفترة 25 نصا، وكما هو ملاحظ أغلبها صادر عن مديرية الأرشيف الوطني من خلال مذكرات ومناشير، مما يعكس مثابة ونشاط هذه المديرية.

أما عن مضمون هذه النصوص، فقد تعلق معظمها بتسيير وتنظيم ومعالجة الأرشيف، إلا أن بعضها تناول الأرشيف القضائي نظرا لخصوصيته، كما خصصت بعض النصوص لمركز الأرشيف سواء لتنظيمه الداخلي أو لإنشاء ملحقة له، كما تناولت نصوص أخرى محلات الأرشيف ومعايير بناء مراكز الأرشيف، كما ركزت بعض النصوص على الأرشيفين سواء تعلق الأمر بإنشاء جمعية خاصة بهم أو ظروف عملهم أو إجراءات فتح المسابقات والامتحان المهنية وكذا شروط التوظيف.

5-4- مضمون النصوص الخاصة بالأرشيف في بداية القرن 21

الرقم	طبيعة النص	رقم النص	تاريخ النص	مضمون النص	الصادر	رقم الجريدة	تاريخ
1	مرسوم رئاسي	01-207	23 Juillet 2001	يتضمن التصديق على اتفاق التعاون بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وفيدرالية روسيا في ميادين الثقافة والعلوم والتربية والرياضة والسياحة والأرشيف	وزارة الشؤون الخارجية	41	29 Juillet 2001
2	مرسوم تنفيذي	08-245	03 Août 2008	Fixant les conditions et modalités de gestion et de conservation des archives notariales.	وزارة العدل	45	06 Août 2008
3	قرار	ممضي	21 أبريل 2010	يحدد تصنيف مركز الأرشيف الوطني وشروط الالتحاق بالمناصب العليا التابعة له.	رئاسة الجمهورية	51	05 سبتمبر 2010
4	مرسوم رئاسي	1-433	11 ديسمبر 2011	يتضمن التصديق على اتفاق التعاون بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة دولة الكويت، في مجال الأرشيف وتبادل المطبوعات والمعلومات والخبراء والتدريب، الموقع في الجزائر بتاريخ 22 نوفمبر سنة 2008.	وزارة الشؤون الخارجية	71	28 ديسمبر 2011
5	مرسوم رئاسي	1-2	13 يونيو	يتضمن التصديق على بروتوكول التعاون في مجال	وزارة	38	24 يونيو

			2012	الأرشيف بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة دولة قطر، الموقع بالجزائر بتاريخ 24 يناير سنة 2010	2012	261		
6	مرسوم تنفيذي	1-2 409	08 ديسمبر 2012	يتضمن إنشاء مراكز جهوية للأرشيف القضائي وتحديد كفاءات تنظيمها وسيرها.	وزارة العدل	67	12 ديسمبر 2012	
7	منشور	19	20 أوت 2000	المتعلق بتسيير الأرشيف				
8	منشور	20	01 أفريل 2001	المتعلق بحذف بعض أنواع الأرشيف				
9	منشور	21	21 أفريل 2001	المتعلق بحذف الأرشيف ذو الطابع التنظيمي				
0	منشور	22	16 جويلية 2001	المتعلق بالقوائم الشاملة لوثائق الأرشيف				
1	منشور	23	1 جويلية 2003	الخاص بتطبيق بطاقة التشخيص				
2	منشور	24	2003	المتعلق بإقصاء الأرشيف				
3	منشور	25	6 جوان 2007	المتعلق بالحملة التحسيسية				

-الجدول رقم 08: النصوص التشريعية الخاصة بالأرشيف في بداية القرن 21-

-الجدول رقم 08: النصوص التشريعية الخاصة بالأرشيف في بداية القرن 21(تابع)-

4	منشور	26	جويلية 2007	حول تبليغ الأرشيف				
5	منشور	29	27 أكتوبر 2008	المتعلق باعتماد نشاط المؤسسات الخاصة في مجال الأرشيف				
6	منشور	31	22 أكتوبر 2009	حول إجراءات إقصاء الوثائق الأرشيفية				
7	منشور	32	22 أكتوبر 2009	حول دفع الأرشيف				
8	منشور	33	22 أكتوبر 2009	إثراء الرصيد الأرشيفي الوطني				
9	منشور	34	22 أكتوبر 2009	حول عملية دفع أرشيف الفترة الاستعمارية إلى مركز الأرشيف				

				الوطني				
0	منشور	37	17 أكتوبر 2010	حول توحيد إجراءات إعداد جداول تسيير وثائق الأرشيف				
1	ملحق المنشور	37	17 أكتوبر 2010	المتعلق بإجراءات إعداد جداول تسيير الوثائق الأرشيفية				
2	منشور	39	21 نوفمبر 2010	تكوين الفهرس الأرشيفي الوطني				
3	مذكرة توجيهية	30	17 نوفمبر 200	المتضمنة احترام الإجراءات الوقائية لصيانة الأرشيف				
4	مذكرة	01	17 نوفمبر 2008	المتعلق بإجراءات إقصاء بعض أصناف الأرشيف المحفوظ على مستوى مركز الأرشيف				
5	مذكرة	/// /////	18 مارس 2009	المتعلق بإقصاء أرشيف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال				
6	مذكرة توجيهية	03	29 ديسمبر 2009	حول العملية الاستيعالية للتكفل بالأرشيف المحفوظ على مستوى مخازن مركز الأرشيف الوطني				
7	مذكرة توجيهية	34 مكرر	25 أكتوبر 2009	حول اعتماد مبدأ احترام الرصيد في معالجة الأرشيف				
8	مذكرة توجيهية	35	15 نوفمبر 2009	حول إجراءات التكفل بأرشيف المؤسسات العمومية الاقتصادية				
9	مذكرة توجيهية	36	08 أوت 2010	حول هيكله وظيفة الأرشيف في المؤسسات العمومية				
0	مذكرة توجيهية	38	21 نوفمبر 2010	إجراءات ترجيل الأرشيف				
1	مذكرة	40	10 مارس 2011	نموذج تطبيق إجراءات تكوين الفهرس الأرشيفي الوطني				
2	تعليمية	27		حول الذاكرة الوطنية				
3	تعليمية	28	13 أكتوبر 2008	المتعلق بإجراءات الإقصاء				
4	تعليمية	30 مكرر	17 نوفمبر 2008	التكفل بالأرشيف في القطاعات الصحية				
5	تعليمية	41	09 جانفي 2011	إقصاء بعض أصناف الأرشيف الولائي				

لقد شهدت العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين تضاعفا هي الأخرى في عدد النصوص القانونية الخاصة بالأرشفة كما هو واضح في الجدول رقم 08، إذ بلغ عددها 35 نصا.

أهم ما يلاحظ بالنسبة لمضمون هذه النصوص هو تعافي الجزائر من الأزمة الأمنية وخروجها من العزلة وعودتها إلى الواجهة، ويتضح ذلك من خلال المراسيم الرئاسية الثلاثة التي تتضمن التصديق على اتفاقيات تعاون بين كل من روسيا والكويت وقطر في مجال الأرشفة.

كما نلاحظ من ناحية أخرى العدد الهائل من المناشير والمذكرات والتعليمات المتعلقة بتسيير ومعالجة الأرشفة، الصادرة عن مديرية الأرشفة الوطني، والتي تعكس مواصلة المديرية نشاطها الدءوب لتطوير قطاع الأرشفة في الجزائر.

الهوامش

- 1- فوضيل نادية، دروس في المدخل للعلوم القانونية: (النظرية العامة في القانون الجزائري)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994، ص. 4.
- 2- للتشريع معنيين: - الأول ضيق: ونقصد به القانون أي سن القواعد القانونية وإخراجها مكتوبة، محددة، بألفاظ معينة، بواسطة سلطة مختصة بذلك هي- في الغالب- السلطة التشريعية. - الثاني واسع: ونقصد به القواعد القانونية العامة التي تشمل إلى الجانب القوانين، مختلف الأنظمة واللوائح الصادرة عن السلطة التنفيذية مثل المراسيم والقرارات..... الخ. راجع بهذا الخصوص (محمد الصغير بعل، المدخل للعلوم القانونية، عناية: دار العلوم، 2006، ص36) وقد تبيننا في هذه الدراسة مصطلح التشريع بمعناه الثاني أي الواسع.
- 3- المجلس الدولي للأرشفة، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، مبادئ تشريعات الأرشفة والسجلات، ترجمة سارة تشوي، 2006 على الموقع التالي:
http://afteegypt.org/wp-content/uploads/2014/06/ICA_Study-19-Committee-on-Archival-Legal-Matters-AR.pdf
- 4 - Marie-Françoise Limon-Bonnet. la loi sur les archive. Site PIAF.[en ligne]. URL: <http://www.piaf-archives.org/espace-formation/course/view.php?id=3> (le 22/10/2014)
- 5- carole couture. Rôle et champ d'application de la législation archiviste., p. 3(doc PDF)
- 6- الجزائر، المديرية العامة للأرشفة الوطني، مدونة النصوص التنظيمية: 1990-2011، الجزائر: الأرشفة الوطني، 2011، ص. 148.
- 7- وهران (ولاية)، مصلحة الأرشفة، النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأرشفة، مدونة غير منشورة.

8- م استبعاد 27 مرسوم كان يتعلق بإحداث مختلف الأسلاك المتعلقة بالمحفوظات والمكتبات والمتاحف، و30 ما بين قرار وقرار مشترك كان يتعلق بفتح مسابقات وإجراء امتحانات مهنية خاصة بمختلف الأسلاك المتعلقة أيضا بالمحفوظات والمكتبات وكذا تكوين لجان متساوية الأعضاء خاصة بالأسلاك السابقة الذكر.

9- راجع خطاب الرئيسي الراحل هواري بومدين في هذا الشأن في المرجع التالي:
Sayah lahouari. L'Information et la culture en Algérie: 1962-1976 ;Documentation législatives. Alger :ministère de l'information et de la culture ,1978.p 14.

10- ورد في الجريدة الرسمية باللغة العربية أن " المؤسسة الوثائقية الوطنية ملك للشعب" وهذا يختلف تماما مع مفهوم "لرصيد الأرشيفي الوطني ملك للشعب" الوارد باللغة الفرنسية

11- Ketelaar , Eric. LEGISLATION ET REGLEMENTATION EN MATIERE D'ARCHIVES ET DE GESTION DES DOCUMENTS: ETUDE RAMP, ACCOMPAGNEE DE PRINCIPES DIRECTEURS. Paris: Organisation des Nations Unies pour l'éducation, la science et la culture, 1986.89 P.